

Distr.: Limited
19 April 2005
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١)

الدورة الرابعة عشرة

نيويورك، ٣١ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

النظر في التقارير المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بمقرري اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ١/١٣ و ٢/١٣. ويشمل التقرير: (أ) حالة تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإطار النتائج الموحد الذي أُدمج في المبادئ التوجيهية؛ و (ب) حالة الموارد المخصصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارتها واستخدامها؛ و (ج) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على التحليل الوارد في التقرير، وعدداً من التوصيات من أجل النهوض بأهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(١) قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تغيير اسم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليصبح اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦-١ مقدمة - أولا
	 تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون
٥	٢٠-٧ فيما بين بلدان الجنوب
	 حالة موارد تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارتها واستخدامها ومبادرات
١٠	٣٤-٢١ تعبئة الموارد ذات الصلة
	 الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للتعاون
١٦	٥٠-٣٥ فيما بين بلدان الجنوب
٢٠	٥١ التوصيات - خامسا

أولا - مقدمة

١ - أكدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مقرريها ١/١٣ و ٢/١٣ المؤرخين ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يتيح فرصا عملية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ولاحظت تزايد عدد البلدان النامية التي تبادر بأنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب غرضها إفادة عدد أكبر من البلدان النامية. وشجعت البلدان النامية التي لم تقم بعد على الصعيد الوطني بوضع سياسة للتعاون وإنشاء آلية للتنسيق فيما بين بلدان الجنوب، كجزء من برامجها واستراتيجياتها الإنمائية، على أن تفعل ذلك. وهذا يشمل التحديد الواضح لدور مراكز التنسيق الوطنية ومختلف الشركاء في هذا التعاون. وتعزيزا لهذه الأهداف، طلبت اللجنة إلى المؤسسات المعنية التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ المزيد من التدابير المحددة لجعل الاستعانة بآليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءا لا يتجزأ من برامج تعاونها العادية.

٢ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طلبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي مركز تنسيق التعاون بوجه عام فيما بين بلدان الجنوب داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تتخذ جملة من التدابير لتعزيز إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العملية الإنمائية. وطلبت إلى الوحدة الخاصة تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بوجه خاص على تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، لتمكينها من الترابط فيما بينها والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بما تبذله الوحدة الخاصة من جهود لتعزيز تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الناجحة في البلدان النامية، وأثنت على الوحدة الخاصة لما تبذله من جهود من أجل إقامة نظام على الإنترنت لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، هو شبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE)، وطلبت إلى المؤسسات المعنية التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تعزز سبل الوصول إلى المعلومات الموجودة في قواعد بياناتها الحالية المتعلقة بأنشطة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وذلك عن طريق شبكة المعلومات من أجل التنمية. وطلبت اللجنة أيضا إلى الوحدة الخاصة أن تساعد على توثيق ونشر المعلومات عن المشاكل والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وللدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، وذلك بهدف توفير منبر للأوساط الإنمائية الدولية للمساعدة على معالجة الشواغل الخاصة لهذه

البلدان. وحث أيضا جميع الجهات الفاعلة في العملية الإنمائية على أن تبادر، بمساعدة الوحدة الخاصة، إلى استخلاص الدروس من تجارب التعاون الثلاثي وتصميم برامج مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤ - ووافقت اللجنة الرفيعة المستوى على المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (المعروف سابقا باسم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية)، بما في ذلك المرفق الخاص بإطار النتائج الموحد للأمم المتحدة بشأن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ وحثت مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة على اتباع المبادئ التوجيهية المنقحة وإطار النتائج الموحد في تصميم برامجها وصياغتها وتنفيذها وتقييمها وتقديم التقارير بشأنها. وقررت أيضا تغيير اسم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليصبح الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون تغيير ولايتها أو نطاق أنشطتها.

٥ - وأقرت اللجنة بضرورة حشد مزيد من الموارد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، ورحبت بالمساهمات المالية التي قدمها بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تديره الوحدة الخاصة، ودعت جميع البلدان القادرة إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني وصندوق بيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وحثت الوحدة الخاصة على استحداث نظام واضح لإدارة واستخدام موارد الصندوق الاستئماني. وأخيرا كررت اللجنة تأكيد ضرورة زيادة الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، مما من شأنه أن يؤدي أيضا إلى زيادة حجم الموارد المتاحة لتشجيع أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ - واتساقا مع المقررين المذكورين أعلاه، يستعرض هذا التقرير: (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها المؤشرات الموحدة؛ و (ب) حالة الموارد المخصصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارتها واستخدامها، إضافة إلى وضع استراتيجية تطلعية لحشد الموارد؛ و (ج) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثانياً - تنفيذ المبادئ التوجيهية والمؤشرات الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧ - إن المبادئ التوجيهية الحالية جرت عملية استعراض وتنقيح مطردة لها منذ أن وضعت في البداية عام ١٩٩٣ وذلك لكي تعكس، ضمن جملة أمور، الحقائق العالمية الجديدة وإعادة التوجيه الأساسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو الذي عبرت عنه وثيقة استراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية (TCDC/9/3) والمقررات والقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والهدف من المبادئ التوجيهية بصيغتها الحالية هو تعزيز النهج والأساليب المبتكرة التي ستنهض على أساس الآليات القائمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والمبادئ التوجيهية فعالة في توجيه تفكير جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجعله يتشبع بالمنحى التطبيقي لذلك التعاون، لا روجه فحسب، وذلك فضلاً عن أنها توفر إطاراً لتشجيع وتحفيز التفاعلات فيما بين بلدان الجنوب. ويمثل إدماج المؤشرات الموحدة ضمن المبادئ التوجيهية أداة مفيدة ستساعد منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها على منهجة وتنسيق تقارير الأنشطة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تعد لكي تقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى.

٨ - وباعتماد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تدريجياً على مدى السنوات السبع والعشرين الماضية نمحاً أكثر انتظاماً، وبعمله مؤخرًا في إطار المبادئ التوجيهية، أصبح هذا الجهاز قادراً الآن على ضمان أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب مركزياً بالنسبة للأنشطة التنفيذية لبرامج المنظمات والوكالات التابعة له. ومع أن إعطاء الأولوية لاستخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد لا يكون عاماً في الواقع، فإن منظومة الأمم المتحدة قد زادت من استعانتها بخبرة بلدان الجنوب الفنية لدواعٍ عملية. فهي غالباً ما تكون أحدى من حيث التكلفة، وغالباً ما تكون الخيار الأكثر منطقية، كما في حالة جهود التصدي للأمراض المعدية والمشاكل البيئية المشتركة بين الأقطار والقضايا الاجتماعية دون الإقليمية. والتحدي الذي تواجهه منظومة الأمم المتحدة هو جعل استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة أبرز من أدوات السياسات تقوم على المبادرات التي سبق اتخاذها. والهدف من الإفادة الموجزة الواردة في الفقرات التالية هو تبيان الإجراءات التي اتخذتها منظمات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للامتثال للمبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - وللعظم وكالات الأمم المتحدة سياسات مقررّة لتعزيز واستخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامجها الإنمائية الخاصة بها. ووضعت هذه الوكالات أيضا ترتيبات مؤسسية مناسبة، بما فيها تعيين مراكز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتشجيع استخدام التعاون فيما بين تلك البلدان. وشجعت هذه المنظمات في معظمها مبادرات تهدف إلى إدماج مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التي تنفذها في مجالات اختصاصها. فهي تسهم في تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات عن طريق دعم الاستعانة بالخبراء من بلدان الجنوب وعمليات نقل التكنولوجيا. وعلاوة على هذا، يجري العمل على التريبط الشبكي بين المؤسسات ونظم المعلومات على أساس إقليمي. كما تشجع الوكالات التقنية التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تبادل المعلومات التقنية وأدلة المؤسسات الوطنية، وتساعد على عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل، وتنظيم الجولات الدراسية الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - وتماشيا مع الاتجاهات العالمية نحو مزيد من التكامل الإقليمي والحاجة إلى تضامن إقليمي أوسع داخل العالم النامي، اضطلعت لجان الأمم المتحدة الاقتصادية بدور متزايد الأهمية في توفير إطار عام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي. وقد أعطت الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامجها للتعاون التقني جميعها تقريبا. وشملت جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب برامج تكنولوجية للنهوض بالتنمية الصناعية، وتشجيع المشاريع الصغيرة، ورعاية حلقات العمل المشتركة. وتعاونت اللجنة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الاضطلاع بمبادرات من قبيل تشجيع روابط القطاع الخاص على الصعيد الأقليمي، وتبادل الخبرة في مجال الاتفاقات النقدية والتجارية الإقليمية، ودعم وصلات المعلومات التجارية بين بلدان الجنوب. وشجعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نمطا للتكامل الإقليمي موجهها نحو السوق بدرجة أكبر من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار، والحد من مستويات العجز، وتشجيع نمو الصادرات وتنويعها، وزيادة الاستثمارات الخارجية. وشملت الأنشطة التي نفذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد حلقات عمل وحلقات دراسية لتوعية مراكز التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودخلت اللجنة أيضا في برنامج لتدريب بلدان ثالثة مع بلدان نامية محورية بقصد تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الترتيبات الثنائية.

١١ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع منظمة التجارة العالمية تعزيز النمو السريع للتجارة والمبادلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب. وقدم الأونكتاد الدعم التقني لاجتماع مراكش لمجموعة الـ ٧٧ والصين المعني بالتعاون فيما بين بلدان

الجنوب. وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب واحدا من المواضيع الرئيسية التي تناولتها الدورة التاسعة للأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأعطت منظمة التجارة العالمية أولوية لإمكانية زيادة تخفيض الحواجز الجمركية عملا على تعزيز توسع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وواصل مركز التجارة الدولية جهوده من أجل تشجيع التجارة البينية لبلدان الجنوب عن طريق الجمع ما بين المشترين والبائعين لزيادة الإنتاج المحلي في مجالات تجارية استراتيجية مثل سوق المواد الصيدلانية.

١٢ - وبادرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمشروع كبير للتعاون الأقليمي فيما بين بلدان الجنوب مع الهند لتيسير نقل التكنولوجيات والخبرة الفنية في مجال السكن المنخفض التكلفة إلى بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وسيبني المشروع القدرات المؤسسية وقدرات المقاولات من أجل تعميم بناء السكن غير الباهظ التكلفة والرفيق بالبيئة. وركز البنك الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحل مؤتمراً عقده في شنغهاي، الصين، في أيار/مايو ٢٠٠٤ دراسات حالات إفرادية اشتملت على نهج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة المسائل الإنمائية. وإضافة إلى نشر الدروس المستفادة، أسفر المؤتمر عن تأسيس شبكة للتشاور والتنسيق في مجال المعلومات.

١٣ - وتشمل العناصر الرئيسية لاستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الاستعانة بالخبراء من بلدان الجنوب، والتشاور بين الأقطار، وجولات التدريب والدراسة، وحلقات العمل، وتقديم الدعم للمنظمات الإقليمية، وتعزيز شبكات التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، ونشر المعلومات عن الممارسات المبتكرة وأفضل الممارسات. ووضعت منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية الدستور الغذائي من أجل وضع معايير السلامة في تجارة الأغذية. ويساعد الالتزام بمعايير الدستور الغذائي على ضمان سلامة صادرات الأغذية، مما قد يؤدي إلى زيادة سبل الوصول إلى أسواق التصدير، لا سيما منها تلك الموجودة في البلدان المتقدمة النمو. وقد أوفد البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة أكثر من ٦٠٠ ٢ خبير وتقني من ٢٠ بلدا ناميا متقدما لكي يعملوا مباشرة مع المزارعين في البلدان النامية في جميع جوانب الأمن الغذائي. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب جزء لا يتجزأ من البرامج الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إذ تسانده شبكات إقليمية ودون إقليمية متنوعة تدعمها المكاتب الإقليمية لليونسكو. وتعمل هذه الشبكات في مجال تبادل المعلومات وبناء القدرات.

١٤ - وقد دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يرصد عن كثب دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، محمدا المجالات التي يلزم فيها مزيد من المساعدة. وأنشأ نظاما للرصد الإلكتروني لتتبع استخدام الحلول المشتركة بين بلدان الجنوب في جميع المجالات التي يمارس فيها البرنامج الإنمائي أنشطته، وهي: الحد من الفقر البشري؛ والحكم الديمقراطي؛ والطاقة والبيئة؛ واثقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمكن البرنامج الإنمائي، باستخدام خطوط الخدمات كأنشطة تحدد النتائج في مجالات الممارسة هذه، من اكتساب رؤية شاملة لمدى استخدام الحلول المشتركة بين بلدان الجنوب في برامجها بدءا من المستوى دون الإقليمي وانتهاء بالمستوى الأقليمي. وقدم ما مجموعه ١٣٩ من البلدان التي تنفذ فيها برامج تقارير عن استخدام أفضل الممارسات، ومؤسسات بلدان الجنوب، وخدمات مشورة الخبراء واقتناء السلع والخدمات من البلدان النامية.

١٥ - وكانت الخلاصة العامة للاستقصاء هي ملاحظة وجود مستوى عال من التركيز على نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ٤٠ في المائة من مجموع برامج البرنامج الإنمائي القطرية. وتتمثل هذه النهج في الاستعانة بالخبراء من بلدان الجنوب ومؤسسات بلدان الجنوب واقتناء السلع والخدمات من بلدان الجنوب، فضلا عن توفير الدعم للبرامج دون الإقليمية والإقليمية، بل وحتى الإقليمية. ونسبة ٤٠ في المائة هذه تعني أن البرنامج الإنمائي لم يعمم بعد بالكامل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطته، وإن كان قد تحقق قدر كبير من التقدم في هذا الصدد. ومن الجدير بالذكر أن معدل الامتثال هذا قد تم تحقيقه دون تحديد أي أهداف رسمية. ويتوقع ابتداء من سنة ٢٠٠٥ فصاعدا أن تزيد النسبة المئوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج البرنامج الإنمائي زيادة كبيرة بعدما أصبح ذلك التعاون الآن واحدا من القوى المحركة للإنمائية الست للمنظمة.

١٦ - ويبين الاستقصاء أن استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتفاوت تفاوتا كبيرا حسب المنطقة ومجال الممارسة. ففي أفريقيا، بلغ استخدام ذلك التعاون أعلى درجاته في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، بينما سجل أدنى درجاته في الأنشطة التي تركز على الحد من الفقر واثقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش. ويتناقض هذا مع ما عليه الحال في مناطق أخرى مثل آسيا والمحيط الهادئ، حيث احتلت البرامج المعنية باثقاء الأزمات والطاقة والبيئة مرتبة الصدارة من حيث التماس حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بينما سجل كل من تنمية القطاع الخاص وتمكين المجتمع المدني أدنى مستوى في التركيز على هذا الشكل من التعاون. وبينت المكاتب القطرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن اثقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش، إلى جانب الحكم الديمقراطي، هي المجالات التي كان استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو الأكثر فيها،

بينما كانت مجالات الممارسة التي كان فيها استخدام هذا التعاون هو الأقل هي الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والطاقة والبيئة. وأوضحت المكاتب القطرية في الدول العربية أن الطاقة والبيئة واتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش هي المجالات التي شهدت تركيزا عاليا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بينما كان الحكم الديمقراطي والحد من الفقر هما المجالان اللذان بلغت فيهما الاستعانة بهذا التعاون أدنى درجاتهما.

١٧ - وفي البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا، كانت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحكم الديمقراطي هما المجالان اللذان شهدا أكثر استخدام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بينما كانت مجالات الطاقة والبيئة واتقاء الأزمات هي المجالات التي شهدت أقل تركيز على ذلك التعاون. وفي البلدان الجزرية الصغيرة النامية، كان اتقاء الأزمات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هما المجالان اللذان شهدا أعلى تركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بينما كانت الطاقة والبيئة والحد من الفقر هي المجالات التي شهدت أقل استخدام لهذا التعاون.

١٨ - وأبان عدد كبير من المكاتب القطرية في الردود في إطار هذا الاستقصاء عن فهم شامل لكيفية استغلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حين بدت مكاتب قطرية أخرى أقل إطلاعا. ولزيادة مساعدة مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية في جهودها من أجل تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعتمز الوحدة الخاصة بتنفيذ برنامج لصالح الموظفين في المقر وفي المكاتب القطرية للتدريب المكثف والتوعية بشأن كيفية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرامج التي تتولى المسؤولية عنها.

١٩ - وعموما، حدثت زيادة في استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز على بناء المؤسسات، والتربيط الشبكي، والدعم في مجال المعلومات، وتعبئة الموارد، وتحسين قدرات الإدارة. ولتسهيل زيادة استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب، اعتمد كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية نظام اللامركزية فيما يتعلق باستخدام الأموال ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك بوضع تلك الأموال تحت تصرف المكاتب الميدانية. ويرد في التقرير الذي يحتوي على استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (SSC/14/1) سرد أكثر تفصيلا للدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠ - ورغم التقدم المحرز في التوسع في استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن تعميم ذلك التعاون لم يبلغ بعد الحد الأمثل. وانعدام المؤسسات والآليات الفعالة لإدارة وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى جانب عدم كفاية المعرفة والموارد المالية هما السببان الأكثر ذكرا لانعدام التقدم. وتتخذ إلى جانب عدم كفاية المعرفة الوحدة الخاصة وجهات التنسيق الأخرى في منظمات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تدابير مبتكرة، مما سيضمن إحراز المزيد من التقدم في المستقبل.

ثالثا - حالة موارد تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدارتها واستخدامها ومبادرات تعبئة الموارد ذات الصلة

٢١ - منذ تسعينات القرن العشرين، تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتزايد عدد البلدان ذات الدخل المتوسط في المناطق النامية. وهذه البلدان، التي يعترف بها كبلدان محورية في هذا التعاون، أصبحت من مقدمي التعاون التقني المهمين. وهي تشمل: تونس وجنوب أفريقيا ومصر في أفريقيا؛ وباكستان وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماليزيا والهند في آسيا؛ والأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوبا وكولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك في أمريكا اللاتينية؛ وبولندا وتركيا وقبرص ومالطة في منطقة البحر المتوسط وأوروبا. وفي الوقت نفسه، فإن الشراكات مع البلدان المتقدمة النمو ووكالات المانحين ومؤسسات المعونة الأخرى قد برزت في شكل تعاون ثلاثي.

٢٢ - وطرحَت الوحدة الخاصة، وبالترادف مع هذه البلدان المحورية والمانحين الثلاثين، عددا من النهج المبتكرة التي تنفذ في إطار الصندوق الاستثماري للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب مصادر تكميلية للتمويل غير الأساسي والموازي.

٢٣ - وقد تأسس الصندوق الاستثماري للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٦ اعترافا بالحاجة إلى تعبئة موارد إضافية لتمويل ذلك التعاون بحيث بدأ تعميم إدراجها على نحو متزايد في الاستراتيجيات الإنمائية العالمية. ومنذ بداية الصندوق، أتيحت له موارد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء وكذلك من المؤسسات غير الحكومية، بحيث بلغت ما مجموعه ٣,٩١٤ ملايين دولار حتى عام ٢٠٠٤. وكان المانحون هم: الصين ٣,١٥ ملايين دولار؛ وأيرلندا ٦٤٠٠٠٠ دولار؛ وجمهورية كوريا ٦٠٠٠٠٠ دولار؛ ومؤسسة فورد ١٠٠٠٠٠٠ دولار.

٢٤ - واستُكملت الموارد بمساهمات على أساس تقاسم التكاليف من حكومة اليابان بلغ مجموعها ٣١,٥ مليون دولار (منذ عام ١٩٩٦) وجهت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

إطار الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، ورد تمويل مواز من الوكالة الكندية للتنمية الدولية (٣٢٠.٠٠٠ دولار)؛ وحكومة الكاميرون (١٧٠.٠٠٠ دولار)؛ ومركز بحوث التنمية الدولية (٤٠٠.٠٠٠ دولار)؛ والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (١,٢ مليون دولار)؛ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (١,١ مليون دولار)؛ ومؤسسة روكفلر (١٥٧.٠٠٠ دولار).

٢٥ - وبلغ مجموع التمويل في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤ المستمد من كل المصادر ٣٨ ٧٧١ ٠٠٠ دولار. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قدمت الجزائر والصين وكذلك شركات خاصة في البرازيل وسورينام تبرعات للصندوق الاستثماري للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق الانتعاش من آثار التسونامي في البلدان المنكوبة به.

٢٦ - وقد دعمت هذه الموارد، معاً، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق العمل في مجالات التركيز المحددة في الإطار الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتشمل هذه المجالات ما يلي: دعم الحوار بشأن السياسات وبناء توافق آراء؛ وتبادل معلومات التنمية؛ وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛ ودعم العلم والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب للقضاء على الفقر. واضطلعت الوحدة الخاصة بعدد من المبادرات الاستراتيجية، ركز الكثير منها على أقل البلدان نمواً. واستطلع مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، القضايا التي تواجهها أفريقيا في الاقتصاد العالمي، مستفيداً من دروس تجربة التنمية الآسيوية التي يمكن لوضع السياسة الأفارقة أن يكيّفوها حسب سياقها الخاصة.

٢٧ - وهناك جهد هام آخر هو مشروع البحث المشترك الأفريقي الآسيوي، الذي انطوى على قيام شبكة بحثية دولية باستنباط نوع جديد من الأرز سمي الأرز الجديد لأفريقيا، ملائم لظروف الزراعة في أفريقيا. والفضل في التوصل إلى هذا النوع من الأرز، الذي يجمع ما بين أفضل مزايا الأنواع الأفريقية والآسيوية من الأرز، يرجع إلى فريق من الخبراء من ١٧ بلداً من غرب أفريقيا والصين وكولومبيا وفرنسا واليابان والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الوحدة الخاصة هي العامل الحفاز في إنشاء اتحاد الأرز الجديد لأفريقيا لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء لتنفيذ مبادرة الأرز الأفريقية. وتهدف المبادرة إلى تصعيد عملية نشر أنواع الأرز الجديد لأفريقيا في كل أنحاء أفريقيا بدعم يزيد على ٣٥ مليون دولار، يتضمن مساهمات من مصرف التنمية الأفريقي وحكومة اليابان. وهذه المبادرة اعتبرتها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا واحدة من أكثر المبادرات وعدا بتحسين

الأمن الغذائي في أفريقيا. ويُتوقع أن يؤدي نشر أنواع الأرز الجديد لأفريقيا إلى زيادة إنتاج الأرز في أفريقيا إلى حد كبير، وبذلك يحل محل الواردات المكلفة.

٢٨ - وتوسعا في الروابط التي تنمو فعلا بين مناطق الجنوب النامية، تساعد الوحدة الخاصة على تعزيز القدرات في البلدان الأفريقية بعون من بلدان محورية في آسيا، مركزة على بناء مؤسسات على الصعيد المحلي للتخفيف من وطأة الفقر. وبدعم من اليابان، تجرى أنشطة بشأن برنامج للتعاون الأفريقي - الآسيوي في مجال الحكم المحلي. والهدف من هذه الأنشطة هو تسهيل نمو شبكتين حكوميتين محليتين في أفريقيا وآسيا ستساعدان الدول الأعضاء على التعاون والاستفادة من تجربة بعضها البعض في بناء بيئات حكم تفضي إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٩ - وتتبنى الوحدة الخاصة شراكات جديدة في قطاع الأعمال وذلك بتنظيمها منتديات لقطاع الأعمال الأفريقي والآسيوي لتحفيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا على مستوى المشاريع. ويهدف منتدى قطاع الأعمال الأفريقي - الآسيوي إلى حفز التجارة والاستثمار بين البلدان في كلتا المنطقتين، جامعا بين ممثلين لذلك القطاع لمناقشة المشاريع المشتركة الممكنة والاتفاقات الثنائية ومبادرات المشاريع وطائفة متنوعة من أدوات قطاع الأعمال. ويجري تحويل التدابير الحالية لتأسيس روابط أعمال بين المقاولين الأفريقيين والآسيويين إلى منصة إلكترونية تمكّن الشركات المشاركة في منتدى الأعمال الأفريقي - الآسيوي من تحديد الشركاء في أي من المنطقتين عن طريق الإنترنت.

٣٠ - وتدعم شبكة المشاريع الأفريقية - الآسيوية الصغيرة والمتوسطة نقل وتبادل أفضل الممارسات في تشجيع سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات المؤسسية وكذلك تنمية القدرة على تعزيز التجارة والاستثمار. ويجري هذا بواسطة الشبكة الأفريقية للمعلومات والإرشاد الصناعي، التي ستدعمها الشبكة الآسيوية الموازية. وبناء على نتائج دراسة تقييم الحاجات التي قامت بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، يهدف البرنامج إلى تسهيل مجموعة هامة استراتيجيا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سبعة بلدان أفريقية أعضاء في الشبكة لوضع السياسة الضرورية والتدابير المؤسسية لدعم وإصلاح وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة فرص أمامها وأمام الاستثمار الأجنبي، وتعزيز الشراكة بين الشبكة الأفريقية للمعلومات والإرشاد الصناعي والشبكة الآسيوية للمعلومات والإرشاد الصناعي. ويشمل البرنامج: إقامة ١٠٠ مجموعة تنافسية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتنمية القدرات لدعم الخطط الرئيسية؛ وتنمية مهارات التسويق ونظمه؛ وإصلاح السياسة والإصلاح المؤسسي؛ وإقامة مجمعات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ والتوفيق بين

التكنولوجيات؛ وتشجيع التجارة والاستثمار. ويقدر مجموع الاستثمارات المتوخاة للبرنامج الشامل بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

٣١ - وقد جمعت مبادرة لإدارة البيئة قامت بها الوحدة الخاصة عددا من البلدان الآسيوية والأفريقية في جهود لحماية الموارد الساحلية والبحرية المهددة في خليج غينيا. وبموجب برنامج شراكة البيئة الأفريقية - الآسيوية، يُضطلع بأنشطة في مجال إدارة النفايات الصلبة وإدارة المياه العادمة في خمس مدن أفريقية وست مدن آسيوية، بناء على شراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع. ومشروع التنمية الريفية لتحسين سبل الرزق في المناطق الريفية، الذي يساعد الأشخاص المشردين والقرويين المحليين في مقاطعتين كمبوديتين يبلغ تعداد سكانهما ١,٤ مليون نسمة، مثال للتعاون الثلاثي، في هذه الحالة بين كمبوديا وأربعة بلدان من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واليابان.

٣٢ - وبالنظر إلى السجل المتين لهذه الأنشطة، الممولة لا من الموارد الاعتيادية بل من الصندوق الاستثماري للترعاعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقاسم التكاليف، تبدو آفاق زيادة الموارد المالية للتوسع في هذه البرامج وكأنها جيدة، خاصة إذا أُبعت استراتيجية مبتكرة لتعبئة الموارد. ويجري فعلا اعتماد استراتيجية من هذا القبيل بإنشاء مرفق تمويل للانتعاش من آثار التسونامي في إطار الصندوق الاستثماري للترعاعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا الجهد يستهدف اجتذاب مساهمات من حكومات الدول النامية والشركات الخاصة وترعاعات عامة للانتعاش من آثار التسونامي وللتعمير.

٣٣ - وهناك عامل هام آخر يتعلق بالتمويل هو التوسع المطرد في دور برامج البلدان المحورية من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي السنوات الأخيرة زاد إلى حد كبير حجم برامج المساعدة؛ ولذا أصبحت هذه البرامج أكثر أهمية كمصدر مستمر ومحتمل للتمويل وأيضا للموارد من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فمثلا، بادرت الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا إلى إقامة شراكة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (معروفة باسم مبادرة "إيسا") للمساهمة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، وبخاصة غاية القضاء على الفقر المدقع والجوع. وتمثل هذه الجهود المتضامنة من جانب بلدان نامية رئيسية تقدما هاما في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والوحدة الخاصة وموظفوها المتدربون قادرون بشكل خاص على البناء على هذا الزخم الجديد بإقامة روابط أوثق مع جهات التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البلدان المحورية من أجل تحسين توجيه برامج المساعدة، وتصميم المشاريع والأنشطة على نحو أكثر فعالية، والتشجيع على إحداث زيادة بوجه عام

في الموارد المالية والبشرية المتاحة لنقل المعرفة إلى البلدان النامية غير الحورية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

٣٤ - وتهدف الوحدة الخاصة إلى تعبئة موارد إضافية (١٥, ٥ ملايين دولار) نقداً وعينا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لتكملة الموارد الاعتيادية والأموال الأخرى الملتزم بها من مختلف الشركاء، كما هو مبين في الجدول أدناه. وستُعتمد استراتيجية ذات ثلاثة فروع لتحقيق هذا الهدف:

(أ) صياغة برامج استراتيجية. سيصاغ عدد من البرامج الاستراتيجية من المحتمل أن تجتذب دعماً من مختلف الشركاء وذلك كآليات لتيسير نقل القدرات والدراسة الفنية فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تبادل العلوم والتكنولوجيا في مجالات من قبيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإدارة الكوارث والانتعاش بجهود مجتمعية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي، والمجالات الأخرى المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي جميع هذه المبادرات، ستبدل جهود لضمان مراعاة المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، ستركز الوحدة الخاصة تركيزاً أكبر على الوصول إلى المانحين التقليديين والبلدان الحورية والمؤسسات والقطاع الخاص. ولقد حققت فعلاً الجهود الأولية نتائج واعدة. فمثلاً، التزمت جنوب أفريقيا بالتبرع بـ ٣٠٠.٠٠٠ دولار لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ب) المطابقة بين الحاجات وعروض المساعدة الإنمائية. في هذا الجهد، تنشئ الوحدة الخاصة تدابير للتربيط الشبكي مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني لتوفير استجابات فيما بين بلدان الجنوب للتسونامي الأخير وللحوادث الطبيعية الأخرى في العالم النامي. ويجعل الصندوق الاستثماري للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب متاحاً لبلدان الجنوب الراغبة في تمويل جهود التعمير في بلدان أصابها التسونامي الأخير، عبأت الوحدة الخاصة ما يزيد على ٣ ملايين دولار. وبهذه الموارد وموارد أخرى متوقعة، تهدف الوحدة الخاصة إلى تمويل مبادرات ستتولد عنها معارف يمكن تبادلها بشأن الاستجابات المجتمعية للحوادث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والزلازل وثورات البراكين؛

(ج) الشراكة بين القطاعين العام والخاص. سيصمّم عدد من البرامج التي تضعها الوحدة الخاصة بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما بين بلدان الجنوب لزيادة التجارة ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب، بتمويل من شركات وغرف تجارية جنوبية متعددة الجنسيات. ومع شروع الوحدة الخاصة في توسيع نطاق الشبكة الآسيوية للمعلومات والإرشاد الصناعي لتشمل أعضاء في مناطق أفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يُتوقع أن يكون الشركاء من القطاع الخاص المستفيدين من هذه

الشبكة الواسعة راغبين في دعم المبادرة. أما فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، فإن نهج الحدة الخاصة في تعبئة الموارد الإضافية مبني على تكوين شركات من أجل تسخير موارد شركائها الفكرية والمالية. ومن المتوخى أن تنجم عن التعاون مع كيانات من قبيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومبادرة العلوم الألفية التي يوجد مقرها في برنستون ولها فروع في البرازيل وشيلي وغانا والمكسيك ونيجيريا وأوغندا، وأكاديمية العلوم للعالم النامي، برامج محددة تساعد على تنفيذ إعلانات وأنشطة البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا.

جدول

الموارد: الفعلية والتي ستجري تعبئتها

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

المصادر	الموارد المطلوبة		
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاعتيادية			
الموارد المقدر تحويلها إلى عام ٢٠٠٥	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٥٠
خط المسار ١,٥	٤,٧٠	٤,٧٥	٤,٤٠
المجموع الفرعي	١٦,٣٥	٤,٧٠	٦,٩٠
الموارد الأخرى (الصندوق الاستئماني للتبرعات)			
الصين	٣,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
منظمة البلدان المصدرة للنفط	*٢,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا	*٠,٨٥	٠,٤٠	٠,٤٥
المجموع الفرعي	٥,٨٥	٢,٤٠	٢,٤٥
تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة			
اليابان	٣,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
مانحون آخرون	*٢,٣٠	١,٠٠	٠,٣٠
القطاع الخاص	صفر	صفر	صفر
المجموع الفرعي	٥,٣٠	٢,٠٠	١,٣٠
المجموع الكلي	٢٧,٥٠	٩,١٠	٩,٢٠

* ستجري تعبئتها.

رابعاً - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٥ - يشكل الإطار الثالث للتعاون (٢٠٠٥-٢٠٠٧) الاستراتيجية الأساسية للوحدة الخاصة من أجل أداء الوظائف التي كلفتها بها الجمعية العامة بصفتها منسقة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وقد صيغ بالاستفادة من الخبرة المستقاة من تنفيذ الإطارين السابقين. وتنعكس بقوة في الإطار الحالي، الذي تهتدي به الوحدة الخاصة في عملها، الدروس المستفادة التي سُلط عليها الضوء في التقييمات. وتتضمن العناصر الأساسية لهذه التجربة السابقة التي انعكست في استراتيجية الوحدة الخاصة ما يلي:

- (أ) استعمال الدعوة كوسيلة للترويج الفعال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الحملات والاجتماعات وحلقات العمل والحلقات الدراسية لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثير موارد منظومة الأمم المتحدة؛
- (ب) دعم المبادرات التي تثبت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق القيام بأنشطة عملية ومبتكرة ذات تأثير تنموي واضح ويمكن أن تكون بمثابة نماذج قابلة للتكرار، بالاستفادة مثلاً من تجربتها المتعلقة باستنباط الأرز الجديد لأفريقيا؛
- (ج) الاستفادة من الزخم الذي تحقق فيما بين البلدان النامية مع تكوينها تحالفات إقليمية عن طريق جملة أمور من بينها وضع برامج تتماشى مع أطر التنمية الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛
- (د) زيادة الروابط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بإقامة شراكات مع هذه الكيانات من أجل تسخير مواردها وخبرتها الفنية في صياغة وتنفيذ برامج تستجيب للاحتياجات الإنمائية المعبر عنها خلال مختلف منتديات بلدان الجنوب؛
- (هـ) إعطاء الأولوية للتعاون الثلاثي الذي ينطوي على مشاركة البلدان المتقدمة النمو من أجل مساعدة الأمم التي تعيش ظروفًا تنموية صعبة وذلك بتجميع الموارد المالية والتكنولوجية والقدرات المؤسسية والخبرة الفنية الموجودة لدى البلدان الأكثر تقدماً أو البلدان المحورية مع موارد المانحين التقليديين؛
- (و) تعزيز الروابط بين برامج بلدان الجنوب التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل بشكل أوثق مع هذه الكيانات في جميع أنشطة الوحدة الخاصة؛

(ز) الاستفادة من الزخم الذي ولدته المؤتمرات الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق اتخاذ تدابير متتابعة متضافرة ومحددة تعالج الشواغل المشتركة للبلدان النامية المعبر عنها في هذه لمنتديات؛

(ح) تسريع إقامة منصة على الإنترنت يمكن لشركاء التنمية أن يضعوا عن طريقها قوائم بخرات الجنوب الفنية وأن يتبادلوا المعلومات عن أفضل الممارسات والتجارب المبتكرة وأن يعززوا الروابط بين مؤسسات الجنوب.

٣٦ - ويقوم أساس استراتيجية التنفيذ التي تتبعها الوحدة الخاصة، كما هو معبر عنها في الإطار الثالث للتعاون على ثلاث مناهج للسياسات ودعم العمليات.

المنهاج الأول: وضع السياسات وإجراء البحوث والحوار والتعميم

٣٧ - ستعمل اللجنة الخاصة مع البلدان النامية من أجل تحقيق الاتساق بين برنامج العمل فيما بين بلدان الجنوب والأهداف الإنمائية للألفية. وسيتضمن هذا بذل جهود لإنشاء اتحادات ورابطات وصلات تعاونية أخرى بين المؤسسات ومراكز الامتياز والخبراء في الجنوب لتنفيذ خطط العمل ذات الصلة فيما بين بلدان الجنوب. وستساعد الوحدة الخاصة بلدان الجنوب في إقامة آليات لتنفيذ السياسات والاتفاقات وخطط العمل بمزيد من الفعالية. وعند إقامة آليات التنفيذ، سيولى اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨ - ومواصلة للاستفادة من التجربة السابقة، ستدعم الوحدة الخاصة إجراء بحوث وتحليلات أكثر شمولاً لقضايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق إصدار المجلة المتخصصة في التنمية "تعاون الجنوب" (*Cooperation South*) و "تقرير الجنوب" (*South Report*) المقبل. وستحقق ذلك في شراكة مع مراكز الامتياز والجامعات ومراكز البحوث في الجنوب.

٣٩ - وستقدم الوحدة الخاصة خدمات استشارية ومدخلات أخرى لتعزيز تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكون ذلك من إعداد مبادئ توجيهية بشأن كيفية إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في وثائق البرمجة في منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وستوضع مواد تعليمية وتدريبية موجهة إلى جماهير مختلفة من قبيل الموظفين الفنيين المتدربين في منظومة الأمم المتحدة ومراكز التنمية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستوزع مواد ترويجية، تتضمن أشرطة فيديو وكراسات وكتيبات، في حلقات العمل والاجتماعات

والمؤتمرات. وستساعد هذه الجهود على جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب قاطرة الفعالية الإنمائية في مجالات ممارسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما عبر عنها المجلس التنفيذي في دورتها السنوية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٤٠ - كما ستتعاون الوحدة الخاصة مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تشجيع التعاون الثلاثي بتعزيز علاقات العمل بين الدول الأعضاء في تلك اللجنة والبلدان النامية التي تقدم المساعدة الإنمائية إلى بلدان أخرى في الجنوب.

النهج الثاني: تهيئة بيئة تمكينية وآليات لتوسيع التعاون في قطاع الأعمال والتبادل التكنولوجي للحد من الفقر فيما بين بلدان الجنوب

٤١ - ستدعم الوحدة الخاصة، من أجل الترويج لترتيبات المشاريع المشتركة ولأشكال أخرى من تنمية إنشاء المشاريع داخل بلدان الجنوب، الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن مواضيع من قبيل إصلاح الأسواق والخصخصة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيحقق هذا بجملة أمور من بينها تنظيم مؤتمرات أو تمويل إعداد ورقات تحليلية من قبل خبراء تقنيين.

٤٢ - وستعمل الوحدة الخاصة أيضا مع سلطات القطاع العام وقيادات قطاع الأعمال من أجل تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات والسوق لزيادة التجارة وتدفقات الاستثمار داخل الجنوب، وخاصة إلى أفريقيا. وسينطوي هذا على تيسير إعداد ترتيبات للمشاريع المشتركة والمبادلات التكنولوجية. وبخصوص ذلك، ستيسر الوحدة الخاصة إقامة روابط بين مراكز التبادل التكنولوجي في البلدان ذات الدخل المتوسط والكيانات المماثلة في البلدان الأفقر في الجنوب.

٤٣ - وستواصل الوحدة الخاصة تقديم الدعم الإداري لمنتدى قطاع الأعمال الأفريقي - الآسيوي، بمساندة مالية من الحكومة اليابانية وشركاء آخرين. وستسعى إلى تحويل المنتدى من مبادرة مناسبة إلى عملية مكتفية ذاتيا وقادرة على البقاء اقتصاديا لتوليد الأعمال والاستثمار في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا في أفريقيا وفي مناطق أخرى.

٤٤ - واستنادا إلى الخبرة المستمدة من الشبكة الآسيوية للمعلومات والإرشاد الصناعي (الشبكة التكنولوجية لآسيا)، ستشجع الوحدة الخاصة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق الجنوب الأخرى عن طريق بناء القدرة المؤسسية والتربيط الشبكي الإلكتروني

فيما بين هذه المؤسسات في منطقة الدول العربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبلدان رابطة الدول المستقلة.

المنهاج الثالث: تعزيز تبادل المعارف والحلول الإنمائية بين بلدان الجنوب

٤٥ - ستقدم الوحدة الخاصة، من أجل زيادة تقاسم المعارف والحلول ذات الصلة بالتنمية فيما بين البلدان النامية، عددا من الخدمات الرامية إلى تعزيز الترابط الشبكي التعاوني بين مؤسسات الجنوب ومراكز الامتياز ومنظمات المجتمع المدني وفرادى الخبراء في القطاعين العام والخاص فيه. وسيحدث توسيع في أنشطة الترابط الشبكي الأولية التي بدأها الوحدة الخاصة بين الشبكة التكنولوجية لآسيا والشبكة التكنولوجية لأفريقيا، بمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقتين، عن طريق تفاعلات عبر الإنترنت بين هذه المشاريع في منطقة الدول العربية، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٤٦ - وقد استخدم فعلا عدد من مكاتب برنامج الأمم المتحدة المختلفة منصة قوائم شبكة "وايد" من بينها مكتب اتقاء الأزمات والانتعاش ومكتب التقييم والمكتب الإقليمي لأفريقيا والمراكز الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذه المنصة تمكّن المستخدمين من تجميع وتبادل المعلومات عن خبراء الجنوب المؤهلين والمتاحين لتقديم خدمات الخبراء في مختلف المبادرات ذات الصلة بالتنمية. وفي هذا الصدد، ستوسع الوحدة الخاصة شراكاتها مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى ومنظمات الأمم المتحدة. كما ستستخدم منصة شبكة "وايد" لتقاسم إصداراتها، بما فيها "تعاون الجنوب"، و "تقاسم التجارب المتكررة"، و "تقرير الجنوب" المقبل، و "الحلول الإنمائية للجنوب" على الإنترنت. وستظل العملية التي ينبثق عنها بعض هذه النواتج تنطوي على التعاون فيما بين الشركاء لتحديد المبادرات الجنوبية التي تقدم حلا لمشاكل الجنوب. وسيرا على المنهجية التي طورتها الوحدة الخاصة، يُدعى ممثلو مبادرات منتقاة إلى توثيق تجاربهم في دراسات حالات إفرادية وعرضها في منتدى دولي من أجل تبادل المعلومات باستفاضة مع أخصائيين آخرين.

٤٧ - وستشمل أنشطة تقاسم المعارف أيضا مناقشات إلكترونية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكاتب القطرية المنتشرة حول العالم وأعضاء آخرين من الأوساط الإنمائية الدولية. وإضافة إلى ذلك، ستستخدم الوحدة الخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توثيق السياسات والممارسات التي ساهمت في النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع في عدد من البلدان النامية، من قبيل

بوتسوانا وتايلند والصين وكوستاريكا وماليزيا والهند، وتبادل المعلومات عنها بطريقة منهجية بطريقة أكبر.

٤٨ - ولكي تساعد الأنشطة المضطلع بها في إطار المناهج المشار إليها أعلاه على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقرر استراتيجية التنفيذ المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإمكانية العثور على حلول لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى ذات الظروف التنموية الخاصة في تجارب البلدان التي حققت نمواً اقتصادياً هاماً وجعلت من نفسها مساهمة استباقية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فهناك عدد متزايد من البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تتميز بتكنولوجيات ذات مستوى عالمي واقتصادات سريعة النمو. وهذه البلدان قادرة على أن تُفيد بتجربتها ومواردها البلدان الأقل حظاً في الجنوب المعرضة لخطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعزز الوحدة الخاصة اغتنام هذه الفرصة بالقيام بأنشطة متعددة التركيز. ويجب أن تسفر هذه الأنشطة عن كتلة حرجة من النماذج القابلة للتكرار التي يمكن تقاسمها وتكرارها أو تكيفها في كل أنحاء الجنوب.

٤٩ - وسيظل توسيع الروابط بين كل البلدان النامية، وبخاصة البلدان ذات الظروف التنموية الخاصة، والبلدان المحورية، وتعزيز الترتيبات الثلاثية مع كل من الحكومات والمناخين غير الحكوميين، يشكلان الركيزتين التوأمين لاستراتيجية التنفيذ التي تتبعها الوحدة الخاصة.

٥٠ - وستعزز الوحدة الخاصة تعاونها داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء في المقر أو على المستويين القطري والإقليمي. ولضمان تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أنشأ بعض موظفي الوحدة الخاصة وسيزودون المراكز الإقليمية بالدعم التقني اللازم لتشكيل مكونات البرامج الإقليمية والقطرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

خامساً - التوصيات

٥١ - استناداً إلى الاستعراض والتحليل الواردين أعلاه، يُوصى بما يلي:

(أ) أن تكثف الوحدة الخاصة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن تقيم آليات مبتكرة لجذب مزيد من الموارد - المالية والعينية على حد سواء - من مصادر أخرى؛

(ب) أن تكثف الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعمها للجهود الوطنية لتعزيز تنفيذ سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة بالعمل مع مراكز التنسيق الوطنية في الجنوب لتسخير موقعها الاستراتيجي داخل حكومات كل منها، وعن

طريق التدريب المستمر للموظفين الوطنيين واتخاذ تدابير أخرى لضمان دعم أكثر فعالية لعملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) أن تعمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل أوثق مع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع تدابير محددة من أجل زيادة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامجها الاعتيادية. وسيضمن هذا برامج للتدريب والتوعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(د) أن تشجع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مولية اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا وللبلدان الأفريقية، وأن تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على جعل الوصول إلى قواعد بياناته ذات الصلة أسهل عن طريق شبكة "وايد"؛

(هـ) أن تعطي الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية لتوثيق ونشر المعلومات المتعلقة بالمشاكل والاحتياجات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) أن تواصل شبكة "وايد" المساعدة في توفير منصة للأوساط الإنمائية الدولية لمعالجة الشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) أن تصمم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتدعم تنفيذ المشاريع المبتكرة المشتركة فيما بين بلدان الجنوب التي من شأنها أن تكون بمثابة نماذج قابلة للتكرار مستقبلا في البرامج الإنمائية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.